

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا إلى
الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص بيان إعلامي
أصدرته دائرة شرطة جنوب أفريقيا في ١٧ كانون الثاني/
يناير ٢٠٠١ بشأن تدمير الفائض والمصادر من الأسلحة النارية

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان إعلامي أصدرته دائرة شرطة جنوب أفريقيا في ١٧ كانون الثاني/يناير
٢٠٠١ بشأن تدمير الفائض والمصادر من الأسلحة النارية.

وهذه العملية التي تقوم بها دائرة شرطة جنوب أفريقيا لتدمير الفائض والمصادر من الأسلحة النارية هي
مبادرة متابعة لتدمير الأسلحة الصغيرة الزائدة عن الحاجة والعتيقة، الذي تولت مهمته قوات الدفاع الوطني لجنوب
أفريقيا. وقد عممت المعلومات المتعلقة بذلك التدمير في الوثيقة CD/1621 المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بإصدار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على
وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(توقيع) توماس ماركرام

القائم بالأعمال بالنيابة

نائب رئيس وفد جنوب أفريقيا

لدى مؤتمر نزع السلاح

بيان إعلامي صادر من مفوض فرقة العمليات اللوجستية بدائرة شرطة جنوب أفريقيا: مفوض فرقة العمليات اللوجستية هاميلتون هليلا

بنوبي، جنوب أفريقيا: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

بيان بشأن تدمير الأسلحة النارية

إن خطوة هامة أخرى لتخليص جنوب أفريقيا من ويلات الأسلحة النارية قد اتخذت اليوم بتدمير ١٠٢ طن من الأسلحة النارية، وأجزائها وقطع غيرها، قدرت قيمتها بنحو ٢٦,٥ مليون راند (٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

وبلغ مجموع ما تم تدميره ٨١٦ ٢٧ قطعة سلاح ناري، شملت المسدسات والبنادق ومدافع الرمي والأسلحة النارية المصنعة محليا. وتتألف الأسلحة النارية التي تم تدميرها في هذه الدفعة من ٥٢٤ ٤ قطعة سلاح ناري مصادرة ومصنعة محليا بالإضافة إلى ٢٩٢ ٢٣ قطعة سلاح ناري زائدة عن حاجة الشرطة. وتم أيضا تدمير سبع (٧) قاذفات صواريخ و٣٣٥ ٢٠ قطعة من أجزاء الأسلحة النارية وقطع غيرها.

ويأتي تدمير الأسلحة النارية المصادرة في المرحلة الأخيرة بعد إتمام تحقيقات الشرطة. ولن تقوم دائرة الشرطة بجنوب أفريقيا بتدمير أي سلاح ناري مصادر ما لم ينته التحقيق بشأنه (بما في ذلك اختبارات الطب الشرعي).

إن عددا كبيرا من أبناء جنوب أفريقيا يذهبون ضحية لاستعمال الأسلحة النارية بقصد جنائي أو بإهمال. ويسبب ذلك محنة عاطفية ومالية لعدد كبير من الأسر في جنوب أفريقيا كما يسبب محنة للأعمال التجارية ويجب وقفه مهما كلف الأمر.

إن وقف انتشار الأسلحة النارية في أيدي المجرمين وتشجيع الملكية المسؤولة للأسلحة النارية المعتمدة على الحيازة القانونية يحتل الأولوية لدى دائرة الشرطة بجنوب أفريقيا. وإني على ثقة بأن قانون الرقابة على الأسلحة النارية، الذي سيبدأ إنفاذه قريبا، سيساعد دائرة الشرطة على تقليل العنف المرتبط بالأسلحة النارية بصورة كبيرة خلال الأعوام القليلة المقبلة. فبدعم من التشريع السليم وبالتزام كل فرد من أفراد دائرة الشرطة وأفراد المجتمع، سنوجه ضربة قوية لجريمة العنف في البلد.

ونحن ملتزمون أيضا بوقف تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر حدودنا وقد أحرزنا قدرا كبيرا من النجاح. وخلال الأعوام الماضية، تم تدمير آلاف من الأسلحة النارية والذخيرة في موزامبيق في مختلف عمليات راشل. وتمت

مصادرة ما يزيد على ١٢ ١٠٠ قطعة سلاح ناري وقرابة ١٠٤ ٠٠٠ طلقة ذخيرة منذ آذار/مارس ٢٠٠٠ في عملية فرض النظام. ويشمل هذا الرقم ٦ ٢٢٩ مسدسا و٥٧٨ بندقية صيد. وغالبا ما تكون الأرقام المسلسلة قد أزيلت، مما يجعل من الصعب أو المستحيل تعقب المالك الأصلي.

وقد أتم عدد من إدارات الدولة مراجعة عدد الأسلحة النارية المرخصة التي في حوزتهم. وتم فعلا تسليم عدد كبير من الأسلحة النارية الحكومية الزائدة عن الحاجة لدائرة الشرطة قصد تدميرها في إطار التزام الحكومة بالحد من انتشار الأسلحة النارية.

وإننا بتدميرنا للأسلحة النارية المصادرة والأسلحة الحكومية الزائدة عن الحاجة، إنما نضمن عدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي المجرمين.

وأناشد من جديد جميع أبناء جنوب أفريقيا التعاون الوثيق مع دائرة الشرطة للقضاء على الأسلحة النارية غير المشروعة في البلد. وعلينا جميعا أن نتأهب للقيام بوثبة عملاقة نحو مستقبل لا يشكل فيه عنف الأسلحة النارية تهديدا لمجتمع جنوب أفريقيا.

- - - - -